جيلالي شعثان . المستودعات الرقمية والوصول الحر للمعلومات : اقتراح مشروع مستودع مؤسساتي لجامعة وهران ١ / إشراف عبد القادر قاضي . - الجزائر: ج. شعثان، ٢٠١٥ /٢٠١٦ . – رسالة ماجستير حاصلة على جائزة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات كأفضل رسالة علمية عام ٢٠١٦ .

عرض
جيلالي شعثان
مكتبة المركز الثقافي الإسلامي
الجزائـــــــــر

مـــقـــدّمـــة

مع نهاية القرن العشرين عرف المجتمع الأكاديمي ظهور حركة الوصول الحر للمعلومات، وشاع استخدام هذا المصطلح للتّعبير عن أسلوب جديد في تقاسم المعلومات لعل من أبرز تجليّاته المستودعات المؤسّساتية، هذه الأخيرة التي قدّمت اتّجاها جديدا أدى بعديد الجامعات إلى تغيير نظرتها تجاه سياسات النّشر والاتّصال العلميّين، والبدء في تطوير مستودعات بنمط الإتاحة الحرّة لإنتاجها الفكري.

إنّ عدم مواكبة عديد الجامعات العربية ومنها جامعة وهران١ الجزائرية التّطورات الحاصلة خاصة في انتهاج سياسات وصول حر مفتوحة وبناء مستودعات مؤسّساتية سوف ينقص من مكانتها ضمن الجامعات الإقليمية والعالمية من جهة، ويعيق الباحثين في إدارة مخرجاتهم الفكرية وزيادة تأثيرهم في الاستشهادات المرجعية من جهة أخرى.

تكمن الحاجة لمشروع تصميم مستودع مؤسّساتي خاص بجامعة وهران١ إلى العديد من الأسباب، أهمّها أنّ أغلب التّصنيفات العالمية للجامعات تأخذ بعين الاعتبار عامل مرئية البحوث العلمية المنتجة من طرف الجامعة ونسبة الاستشهادات بها.

لذا، وبما أنّ هنالك إجماع شبه تام حول ضرورة بناء كل جامعة لمستودع خاص بها، وجامعة وهران١ ليست استثناء في ذلك، نظرا لعراقتها وسمعتها المحترمة في المجتمعات الأكاديمية، فقد أصبح بالضّرورة بما كان تبنّي هذا المشروع، وذلك برغم وجود دليل الأطروحات والمذكّرات على مستوى موقع الجامعة الذي لا يوفّر أدنى ميزات المستودعات (اعتمادا على الدّراسة الويبومترية المطبّقة عليه).

من أهمّ الإشكالات التي تواجه هذا المشروع هو عدم توفّر نموذج واضح المعالم لتنفيذ هذا التّصميم على أرض الواقع، لذا ستتم محاولة إنشاء نموذج عملي يمكن الاستعانة به في تجسيد المستودع المؤسساتي ووضعه كدليل يمكن اعتماده في تصميم المستودعات المؤسّساتية للجامعات الجزائرية والعربية.

دراسات سابقة:

يعتبر الموضوع محلّ الدراسة بحثا يتميّز بالتّرابط (the interdependency) بين مجالي علم المكتبات والعلوم الوثائقية وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات بصفة عامة، لذا فإنّنا نجد في أدبيات الموضوع من تناوله من جانب إدارة المحتوى ومتطلبات التكشيف وما تعلّق بها، ونجد من تناوله من حيث بناء وتطوير النّظام بحدّ ذاته، وأما هذه الدّراسة فسينصبّ تركيزها على سياسة المستودع وهيكلته من جهة وعمليات بناءه وتنفيذه من جهة أخرى، وأهم الدّراسات التي تم رصدها:

١- دراسة بن علال كريمة سنة ٢٠٠٧ بعنوان: مساهمة لإنجاز نموذج أرشيف مفتوح مؤسساتي خاص بالإنتاج العلمي لمركز البحث في الإعلام العلمي والتّقني[١] ArchivAlg:

قامت هذه الدراسة بتصميم نموذج أرشيف مفتوح مؤسساتي ومتعدّد التّخصّصات لنشر المعلومات العلمية والتّقنية، ويتكفّل به مركز (CERIST)، تطرّقت فيها الباحثة في المرحلة الأولى إلى أصول حركة الوصول الحر وتأثيراتها على الاتّصال العلمي، ثمّ قامت بإعطاء نماذج لمستودعات رقمية رائدة من حيث نظم هيكلتها واشتغالها لتستند عليها في تصميم نموذجها لمستودع الأرشيف المفتوح والذي أسمته بـــ أرشيف آلغ (ArchivAlg) ، متطرّقة إلى المراحل المتّبعة في إدارته، لتقوم في الأخير بتناول آفاق وسبل تطوير الأرشفة المفتوحة في الجزائر باعتبارها تجربة جديدة (آنذاك).

يلاحظ أن الباحثة ركّزت على مراحل إدارة المستودعات الرقمية وكان هنالك شبه إهمال للمراحل وخطوات الإنجاز.

٢- دراسة أحمد عبادة العربي سنة ٢٠١٢ بعنوان: المستودعات الرقمية للمؤسسات الأكاديمية ودورها في العملية التّعليمية والبحثية وإعداد آلية لإنشاء مستودع رقمي للجامعات العربية[٢]:

قامت الدّراسة بفحص أفضل خمسين مستودعا اعتمادا على ترتيب مؤسسة (The Cybermitrics Lab)[٣] والقيام بتحليلها وتوزيع محتوياتها عدديّا، نوعيّا، زمنيّا وموضوعيا مع تحديد أساليب البحث والاسترجاع والبرمجيات المستخدمة والسياسات المتّبعة، هدف الباحث من خلال ذلك إلى وضع آلية لإنشاء المستودعات الرّقمية لتسترشد بها الجامعات العربية.

أهم ما توصّل إليه الباحث هو حرص المستودعات محل الدّراسة على توفير أساليب كثيرة لاسترجاع المعلومات فيها، وكذا استخدام ٧٥% من تلك المستودعات للبرمجيات مفتوحة المصدر وعلى رأسها أوبرينت (Eprints) بنسبة 45.83%، ثم قام الباحث باقتراح آلية إنشاء يتم مراعاتها عند إنشاء المستودعات الرقمية تتمثّل في متطلّبات إدارية، تّقنية ومالية.

٣- دراسة Adéle van der Merwe سنة ٢٠٠٨ بعنوان:

Development and Implementation of an Institutional Repository within a Science, Engineering and Technology Environment[٤]

يقول الباحث من جامعة بريتوريا (جنوب إفريقيا) أنه وبالموازاة مع حركة البرمجيات مفتوحة المصدر أصبح هنالك انتشار واسع للطلب على مصادر المعلومات بالوصول الحر المجاني، وأنّ الغاية الحقيقية لوجود المستودعات المؤسساتية هو لتوفير بيئة أرشيفية مناسبة؛ قامت الدّراسة بتوضيح المفاهيم المحيطة بعمليّات بناء مستودع مؤسّساتي وسبل تطويره وصولا إلى تسويقه، كما وركّزت على سياساته وأصحاب المصلحة (stakeholders) القائمين عليه.

١ بن علال، كريمة. "مساهمة لإنجاز نموذج أرشيف مفتوح مؤسساتي خاص بالإنتاج العلمي لمركز البحث في الإعلام العلمي والتّقني ArchivAlg". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر٢: قسم علم المكتبات والتوثيق، ٢٠٠٧

٢ العربي، أحمد عبادة. "المستودعات الرقمية للمؤسسات الأكاديمية ودورها في العملية التّعليمية والبحثية وإعداد آلية لإنشاء مستودع رقمي للجامعات العربية." مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. مج١٨. ع١ (٢٠١٢): ١٩٤ص.

3 The cybermetrics lab (2011) ranking web of world repositories.

٤ Adéle, van der Merwe. development and implementation of an institutional repository within a science, engineering and technology environment. master thesis: informatics: university of pretoria: 2008

وقد قام الباحث في العمل الميداني بتطوير مستودع مؤسساتي لكلية العلوم، الهندسة والتّكنولوجيا وصل من خلالها إلى عدّة نتائج ومبرزا عديد الإشكالات الأخرى، أهمّها قضية الحفظ الطويل المدى للوثائق.

٤- دراسة B.S. Biradar, Koteppa Banateppanavar سنة ٢٠١٣ بعنوان:

Steps for Developing Digital Repository using DSpace: An Experience of Kuvempu University, India[1]

تكمن الغاية الأساسية من هذه الورقة البحثية للباحثَين الهنديَين في وضع دليل إرشادي عملي لتثبيت مستودع مؤسّساتي باستخدام البرنامج مفتوح المصدر دي سبيس (DSpace)، يقول الباحِثين أن الطلب على المصادر الإلكترونية الحرة يزداد يوما بعد يوم في كل مجالات العلم، من هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية واضعة خطوة بعد خطوة إجراءات بناء المستودع المؤسّساتي الخاص بجامعة كوفومبو (Kuvempu University) الذي يتميّز بتقبله لمختلف أشكال مصادر المعلومات، سرعة البحث والاسترجاع والحفظ للوثائق.

١- المنهجية:

تم القيام بتوصيف أهم مميّزات وخصائص حركة الوصول الحر للمعلومات والمستودعات المؤسّساتية، مع دراسة حالة لنماذج مستودعات مؤسّساتية أنجلو سكسونية، فرانكو فونية، عربية وجزائرية، إضافة إلى دراسة وضع الوصول الحر في جامعة وهران١ مع دراسة ويبومترية (webomitrics) لدليل الأطروحات والمذكّرات الخاص بالجامعة.

في إنجاز وتطوير مقترح المستودع المؤسّساتي تم الاعتماد على منهج البحث العمليّاتي (Operational Research) بناءا على متطلّبات الدراسة التي هي عبارة عن مشروع له مستلزمات ومراحل يمرّ بها، وخيارات عديدة خاصة فيما يتعلّق بالجانب البرمجي، حيث أن اختيار أسلوب البحث العملياتي يهدف للوصول إلى الحلول المثلى المتميّزة بأقل تكلفة وأكثر وجودة.

ينصبّ تركيز هذه الدراسة حول انعكاسات حركة الوصول الحر والمستودعات المؤسّساتية على الجامعات بشكل عام مع التّركيز على جامعة وهران1 وموقعها من ذلك، كما سيتم تطبيق دراسة ويبومترية على دليل الأطروحات والمذكّرات الخاص بالجامعة من خلال اعتماد أسلوب تحليل الرّوابط الذي يمكّن من معرفة مدى ترابط الكيانات الرقمية بمحرّكات البحث، وصولا إلى المراحل الأربعة الأساسية في تصميم نموذج مستودع مؤسّساتي.

من أجل إلمامٍ أكثر بجوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى مدخل عام يضم الجوانب المنهجية للبحث وفصلان أساسيان جاءا على النحو التالي:

في **الفصل الأول** تم التّطرّق إلى مفهوم ودلالات حركة الوصول الحر للمعلومات وأهم والمبادرات العالمية الدّاعمة لها مع تبيان المقاربة القانونية للحركة وأهم تجليّاتها المتمثّلة في المستودعات المؤسساتية التي تم الحديث فيها عن الخصائص، المميّزات والصّعوبات التي تكتنفها، وأهم البروتوكولات والنظم البرمجية التي تشتملها مع ذكر نماذج لجامعات تتبنّى هذا النوع من التّكنولوجيا أهمّها مستودع أمايتي دي سبيس (MIT DSpace) الأنجلو سكسوني، مستودع هال (Hal) الفرانكو فوني، مستودع نايف للعلوم الأمنية العربي السعودي، مستودع جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد الجزائري.

1 B.S. Biradar, Koteppa Banateppanavar. "Steps for Developing Digital Repository using dspace: An Experience of Kuvempu University, India". DESIDOC Journal of Library & Information Technology, Vol. 33, No. 6, (November2013)

أمّا **الفصل الثّاني** فضمّ وضع جامعة وهران١ حيال البحث العلمي والوصول الحر للمعلومات مع دراسة وبيومترية لدليل الأطروحات والمذكّرات، واشتمل أيضا على المراحل الأربعة لإنجاز مقترح مشروع المستودع، خصصت فيه **المرحلة الأولى** لعملية التّخطيط تمّ فيها التعريف بالمستودع، تغطيته (الموضوعية، الزمنية، اللّغوية)، سياساته التّشغيلية ومتطلّباته الأساسية (البشرية، التقنية، المالية)، أمّا في **المرحلة الثّانية** المخصّصة للبناء والتّصميم فقد تمّ ضبط أدوات البناء ومتطلّبات تثبيت برنامج دي سبيس، ثم الشّروع في عملية التّصميم والتّقسيم الهيكلي للمستودع وصولا إلى تحديد الميتاداتا المستخدمة في النّظام، في **المرحلة الثّالثة** وبعد تصميم الأرضية الأساسية تأتي مرحلة التّنفيذ والاستغلال التي تم فيها تحديد خطوات إيداع المواد الرّقمية وشروط القيام بذلك، وصولا إلى توطين (تسكين) المستودع على الانترنت، أمّا في **المرحلة الرّابعة الأخيرة** فيأتي الاختبار التّجريبي للمستودع وإستراتيجية تسويقه وصولا إلى آليات متابعته ومراقبته.

ليتم في آخر الفصل عرض وظائف وخدمات مقترح المستودع وتدفّق العمل به، مستويات الإتاحة وحقوق الملكية الفكرية للمحتوى، سبل تعزيز مكانته واستدامته في المستقبل، وصولا إلى قضايا استدامة المستودعات في العالم وأهم نتائج وآفاق الدّراسة.

٢- النتائج:

تم الانطلاق في دراسة مقترح تجسيد مستودع مؤسساتي لجامعة وهران١ من فكرة وضع أرضية مشتركة لإيداع، إتاحة ومشاركة الإنتاج الفكري للباحثين بالجامعة، هذه الدّراسة حاولت تشخيص وضع الجامعة حيال المستودعات المؤسساتية، وقد تم الوصول إلى جملة من النتائج، الملاحظات والأفكار المهمة يمكن حصرها في العناصر الآتية:

١- لحركة الوصول الحر إلى المعلومات انعكاسات مهمّة للغاية على جمهور الباحثين بجامعة وهران١، خاصة في تطوير نظام الاتّصال العلمي، تحسين سمعة الجامعة والاحتفاظ بإنتاجها الفكري؛
٢- الواقع الحالي لجامعة وهران1 إزاء حركة الوصول الحر والمستودعات الرقمية في غير نصابه ولا يعبّر عن المكانة الحقيقة المفترض احتلالها من طرف الجامعة في هذا الشأن، حيث أنه برغم وجود دليل الأطروحات والمذكّرات إلاّ أنه -انطلاقا من الدراسة الويبومترية (في المبحث ٣.١.٢)- لا يمكنه تلبية متطلّبات حركة الوصول الحر أو أن يعبّر عن صورة جامعة وهران١ الحقيقية؛
٣- ليس هنالك آلية مشتركة لحفظ الإنتاج الفكري لجامعة وهران١، حيث أنّ عملية الحفظ (عَدَا الرسائل الجامعية الموضوعة في الدليل) للإنتاج العلمي كالمجلات العلمية، المقررات الدراسية وتقارير الملتقيات لا تتمّ وفق إستراتيجية محدّدة وموحّدة وهذا ما يؤدي إلى الضياع لذلك الإنتاج؛
٤- أصبح من الضّرورة بما كان إنجاز مستودع مؤسساتي لجامعة وهران١ لتجميع وحصر إنتاجها الفكري في مكان موحّد يمكّن من الاستفادة القصوى منه ويضمن حفظه واسترجاعه على المدى البعيد؛
٥- أفضل أنواع الأرشفة هي الأرشفة المؤسساتية التي يمكن أن تتبنّاها جامعة وهران١ وليس الأرشفة الذاتية التي يتكفّل بها كل باحث على حدي، غير أنه ولغرض استدامة المستودع يجب التفكير في انتهاج سياسة الأرشفة الذّاتية الإلزامية للبحوث؛
٦- كذلك، فإنّ من نتائج الدّراسة الوصول إلى نموذج يراعى فيه الخطوات الأساسية والسياسات التّشغيلية للمستودع المؤسساتي مع تحديد المتطلّبات الضّرورية لذلك ويمكن تطبيقه عند الإنجاز، ويتكوّن من أربعة مراحل أساسية، هي: مرحلة التخطيط؛ مرحلة البناء والتّصميم؛ مرحلة التنفيذ والاستغلال؛ مرحلة المتابعة والمراقبة.

٣- نـقـــاش:

يمكن القول أنّ للمستودعات المؤسّساتية أهمية بالغة في حصر، حفظ وإتاحة الإنتاج الفكري للجامعات العالمية، العربية والجزائرية، أما وضع جامعة وهران١ حيال حركة الوصول الحر والمستودعات المؤسّساتية فلا تزال متأخرة رغم وجود دليل الأطروحات والمذكّرات الذي واعتمادا على الدراسة الويبومترية التي تمّت عليه لا يلبي الحدّ الأدنى من مواصفات المستودعات المؤسساتية الحديثة.

تتميّز الجامعة بأنّها كيان موحّد ومستقل وله عديد الكيانات الفرعية المتمثّلة في الكليّات والأقسام، لذا فأنّه من الضّرورة وجود فضاء جامع للإنتاج الفكري الخاص بتلك الكيانات الفرعية يتم فيه حصر المنشورات العلمية المنتجة على مستوى الكليّات والأقسام لمشاركتها وفق أسلوب الوصول الحر، هذا ما يجسّده المستودع المؤسّساتي وما تفتقر له جامعة وهران١، حيث أنّه لا توجد آلية مشتركة لحفظ إنتاجها الفكري، وعملية الحفظ (عَدَا الرسائل الجامعية الموضوعة في الدليل) للإنتاج العلمي كالمجلات العلمية، المقررات الدراسية وتقارير الملتقيات لا تتمّ وفق إستراتيجية محدّدة وموحّدة وهذا ما يؤدي إلى ضياع ذلك الإنتاج.

تبيّن من خلال دراسة الحالة أنّه بالضّرورة بما كان إنجاز مستودع مؤسساتي لجامعة وهران١، وهذا ما تم تجسيده من خلال مقترح المشروع الذي هَدف في الأساس إلى تطوير مستودع يساعد في خلق مكانة محترمة لجامعة وهران١، تجميع إنتاجها الفكري، حفظه وإتاحته والمساهمة في إثراء البحث وتحسين نظام الاتّصال العلمي بين الباحثين.

لقد حاولت المراحل أربعة أساسية المتمثّلة في التخطيط؛ البناء والتّصميم؛ التنفيذ والاستغلال؛ المتابعة والمراقبة، وضع نموذج لإطار عام يمكن الاستعانة به في إنجاز أي مستودع مؤسّساتي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار لعملية التّنسيق فيما بين تلك المراحل من جهة، وبين الخطوات الأساسية التي تضمّها كل مرحلة من جهة أخرى، بالإضافة إلى مراعاة إمكانية تطبيق نموذج هذا المشروع باستخدام مختلف نظم إدارة المستودعات المؤسّساتية.

هنالك إشكال يمكن طرحه في هذه الحالة هو: هل مجرّد إنجاز مستودع مؤسّساتي خاص بجامعة يؤدي إلى تحقيق حركة وصول حر فعّال للمعلومات خاص بالجامعة أم أنّها فقط الخطوة الأولى نحو ذلك ؟

إنّ عملية إنجاز مستودع مؤسّساتي خاص بالجامعة وضبط كل سياساته التّشغيلية هو خطوة ضرورية نحو تطوير نظام الاتصال العلمي بين الباحثين في الجامعة وخارجها، وأداة مهمة لإتاحة الإنتاج الفكري الذي دون شك سيساهم في تحسين مكانتها ضمن الجامعات الإقليمية والعالمية.

تعتبر حركة الوصول الحر -والمستودعات المؤسّساتية أحد أوجهها- هي فلسفة بالدرجة الأولى وما التّكنولوجيا إلاّ أداة مساعدة لتحقيقها على أرض الواقع، تلك الفلسفة تعتبر رهينة لثقافة أفراد المؤسّسات والهيئات التي تتبنّاها، وكذا سياسة الوصول الحر المتّبعة فيها، هذه الأخيرة عند صياغتها يُفترض أن يُشرك فيها كل من لهم علاقة بالإنتاج الفكري للمؤسّسة بما فيهم الباحثين، أعضاء هيئة التّدريس، أصحاب القرار وغيرهم.

٤- خاتمة

عرفت حركة الوصول الحر للمعلومات والمستودعات المؤسّساتية تطوّرا كبيرا كان أحد أسبابه الرّئيسة الزيادة الباهظة في أسعار المنشورات العلمية والتّقدّم الهائل في المجال التّكنولوجي، وما نجم عنه من تجليّات أهمّها التّبنّي واسع النّطاق للمستودعات المؤسّساتية من طرق الجامعات والمؤسّسات البحثية مع احتضانها من طرف المجتمعات العلمية الأكاديمية.

يمكن القول أنّه برغم العوائق والصّعوبات التي تكتنف هذا النوع من التّكنولوجيا إلاّ أنه بالضرورة بما كان اعتمادها لإتاحة الإنتاج الفكري للجامعة.

وكنتيجة لهذه الدراسة وتلك الخطوات الأربعة لإنجاز المستودع المؤسّساتي تم الوصول إلى نموذج يمكن اعتماده في عملية إتاحة المنشورات العلمية وفق إطار الوصول الحر، يُراعى فيه الخطوات الأساسية والسياسات التّشغيلية للمستودع المؤسساتي مع تحديد متطلّباته الضّرورية، ويمكن تطبيقه عند الإنجاز وتكيّيفه وفق الشّروط المطلوبة.

أخيرا، فإنّ المستودع المؤسّساتي النّاجح سيزيد من أهمية المؤسسة نفسها، وكذلك هو الحال في جامعة وهران١ وتبنّي هذا النوع من المشاريع أو مثيله سيساهم في التّحكم، إدارة واستغلال إنتاجها الفكري على عدّة أصعدة.

في النّهاية، يُرجى أن تكون هذه الدراسة قد وفّقت في محاولتها الإلمام بأحد جوانب موضوع المستودعات الرّقمية والوصول الحر، وقد أزالت–ولو جزئيا- اللّبس الحاصل في المجال، علما أنّها ما هي إلاّ بداية طريق للتّعرّف على حيثيّات الموضوع، خاصة من المنظور الواقعي والممارسات المتّبعة في هذا المجال على الصّعيدين الجزائري والعربي.